

ارتفاع الإيجارات والفواتير وأكثر من 38% في مصر يفصح أكذوبة هبوط التضخم والحكومة تروج أرقام الأوهام



الجمعة 8 مايو 2026 06:15 م

كشفت بيانات التضخم في مصر خلال أبريل 2026 أن بند المسكن والمياه والكهرباء والوقود سجل ارتفاعاً سنوياً بلغ 30%، بينما أعلن البنك المركزي تراجع التضخم الأساسي إلى 13.8%، لتظهر فجوة قاسية بين لغة المؤشرات الرسمية وحسابات الأسر التي تدفع الإيجار والفواتير والمواصلات من دخل ثابت

تضع هذه الأرقام حكومة السيسي أمام مشهد يومي لا يحتاج إلى شرح، لأن المواطن لا يشتري متوسطاً إحصائياً ولا يدفع فواتيره من بيان البنك المركزي، بل يواجه إيجاراً أعلى وكهرباء أعلى وغازاً ووقوداً يرفعان تكلفة النقل والغذاء والخدمات في كل شهر

تراجع التضخم على الورق وارتفاع الفاتورة في البيت

في المقابل، قالت بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء إن التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية تباطأ إلى 13.4% في أبريل 2026 مقابل 13.5% في مارس، لكن هذا التراجع الهامشي لا يحوو أن الرقم القياسي الشهري زاد 1.2%، أي أن الأسعار واصلت الصعود رغم الاحتفال الرسمي بانخفاض محدود

وبينما ركز البنك المركزي على انخفاض التضخم الأساسي من 14% في مارس إلى 13.8% في أبريل، جاءت تفاصيل البنود لتسحب الثقة من العنوان الرسمي، لأن قسم المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود قفز 30% سنوياً، وهو بند لا تستطيع الأسر تأجيله أو الاستغناء عنه

كذلك أظهر بند المسكن أن الإيجار الفعلي ارتفع 24%، وصيانة وإصلاح المسكن ارتفعت 14.5%، والكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى ارتفعت 21.3%، لذلك يصبح إعلان انخفاض التضخم أشبه بجملة باردة أمام أسرة تقسم دخلها بين مالك العقار وشركة الكهرباء ومواصلات العمل

وهنا يخدم رأي الخبير الاقتصادي هاني جنيبة هذا المحور بوضوح، لأنه وصف التضخم بأنه العدو الأول للمواطن، وقال إن مبلغ 10 آلاف جنيه الذي كان يكفي قبل موجة الغلاء لم يعد يغطي سوى 80% من الاحتياجات، وهو توصيف يرد مباشرة على لغة التهدئة الرسمية

الوقود والكهرباء يحولان كل فاتورة مضاعفة

ثم جاءت زيادة أسعار الوقود في مارس 2026 لتدفع الأزمة إلى مرحلة أكثر اتساعاً، إذ رفعت الحكومة أسعار البنزين والسيارات بنسب وصلت إلى 17%، وصعد الدولار إلى 20.50 جنيهاً للتر، وهو السعر الذي يدخل في نقل الخضروات والسلع والعمال لا في رفاهية السيارات الخاصة فقط

وبعد ذلك، رفعت الحكومة أسعار الغاز الطبيعي لصناعات كثيفة الاستهلاك بداية من مايو 2026، ليصل سعر الغاز إلى 14 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية في مصانع الأسمنت، و7.75 دولاراً للحديد والصلب والأسمدة غير الآزوتية والبتروكيماويات، وبذلك تنتقل الزيادة من المصنع إلى سعر المنتج النهائي

لذلك تبدو حجة انخفاض التضخم أكثر ضعفاً عندما تجتمع زيادة السكن مع الوقود والغاز والكهرباء، لأن كل رقم من هذه الأرقام يضيف طبقة جديدة إلى سعر النقل والبناء والصيانة والخدمات، ثم يطلب الخطاب الرسمي من المواطن أن يصدق أن الأزمة تتراجع لأن المؤشر العام انخفض 0.1 نقطة □

وفي هذا السياق، يدعم الاقتصادي أحمد الألفي هذا المحور حين توقع ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة نتيجة زيادة أسعار الوقود والكهرباء، ورأى أن المعدلات قد تتجاوز التقديرات السابقة إذا استمرت الأزمة، وهذه القراءة تجعل الصدمة الحالية ممتدة لا عابرة □

سياسة تحميل المواطن تصنيعًا لا تخفيه البيانات

من ناحية أخرى، تكشف الأرقام أن الحكومة لا تواجه التضخم بزيادة الأجور أو ضبط الأسواق أو مراجعة الإنفاق العام، بل تواجهه بنقل تكلفة الطاقة والخدمات إلى المواطن، ثم تعود لتسمي تباطؤ المؤشر إنجازًا نقديًا، كأن الأسرة مطالبة بالتصفيق لفاتورة أعلى لأنها ارتفعت بسرعة أقل □

كما أن بند النقل والمواصلات سجل ارتفاعًا سنويًا بلغ 24.5% في أبريل، وارتفعت خدمات النقل 25.9%، وهذا يعني أن أثر الوقود لا يقف عند محطة البنزين، بل يدخل في أجرة العامل والطالب والمريض، ويعيد تسعير الحياة اليومية من أول الطريق حتى باب البيت □

وتظهر قراءة الباحثة الاقتصادية سلمى حسين أهمية هذا المحور، لأنها ربطت سابقًا بين تحرير أسعار الطاقة وتآكل الدخل الحقيقي ورفاهية المواطنين، واعتبرت أن تحميل القطاع العائلي زيادات الطاقة يحقق أثرًا محدودًا على فاتورة الدعم مقابل كلفة اجتماعية مباشرة على الأسر □

تجميل الواقع بأرقام غير دقيقة لا يغير مرارته

وعلى هذا الأساس، لا تصبح المشكلة في رقم التضخم وحده، بل في طريقة استخدام الرقم سياسيًا لتجميل وضع لا يتحسن، فالحكومة تختار الرقم الأقل ضيقًا وتترك البنود التي تفضحها، رغم أن المسكن والطاقة والنقل هي البنود التي تقرر قدرة المواطن على البقاء داخل ميزانيته الشهرية □

وبذلك تكشف أرقام أبريل 2026 أن انخفاض التضخم الرسمي لا يعني انخفاض الأسعار، بل يعني فقط أن سرعة الزيادة تغيرت داخل مؤشر عام، بينما واصل السكن والفواتير والوقود والنقل رفع تكلفة المعيشة، وهذا هو الفارق الذي يدفعه المواطن نقدًا بينما تبيعه الحكومة بيئًا مطمئنًا □

وفي الخلاصة، لا يستطيع البنك المركزي أن يغطي فشل السياسة الاقتصادية بجملة عن تراجع التضخم الأساسي، لأن الأسرة المصرية لا تعيش داخل مؤشر، ولا تدفع الإيجار من متوسط حسابي، ولا تشتري الوقود من بيان صحفي، بل تواجه حكومة نقلت أزمة الموازنة إلى فواتير الناس وتركتهم وحدهم أمام الغلاء □